الفصل الخامس

لماذا لا تزال البقرة المجنونة تقتل

كانت الصدمة هائلة. وكأن العار قد هبط على المزرعة. فعندما تصاب بقرة بالمرض الشائن، أي التهاب الدماغ الإسفنجي، فإن الخدمات البيطرية لا تتوانى عن التدخل، فلا ينفذ من بين أيديهم أي حيوان من القطيع. وفي الواقع لا يلومهم أحد، بل على العكس، فالاحتياط أساسي إذا أخذنا بعين الاعتبار خطر انتقال المرض بالغذاء. فإذا تمت تغذية حيوان بدقيق ملوث فلم لا تصاب حيوانات الإسطبلات المجاورة إذن؟ لا تطبق الإجراءات الجذرية إلا في بعض البلدان الأوروبية القليلة، وبشكل عشوائي. فلو قام الإنكليز بتطبيق هذه الإجراءات، وهذا ما لم يقوموا به، لما كان هذا الوباء بهذه الأهمية.

ولكن هناك الأسلوب. ففي اليوم الذي يجب فيه قيادة كامل القطيع إلى المسلخ، يهبط الأطباء البيطريون المكلفون بتنفيذ المهمة بحذافيرها مع رجال الدرك. ليسوا شخصاً واحداً أو اثنين بل كتيبة كاملة مكلفة بوضع حجز صحّي حول المزرعة طوال الفترة التي تستغرقها عملية تحميل الحيوانات في مقطورة النقل، خوفاً من نفاذ أحد الحيوانات من الحجز وهو الأمر الذي يطغى على اللياقات. وكأنها ارتكاب جريمة، وكأن قوى الأمن قامت بإخراج شخص مغضوب عليه متحصّن خلف متاريسه. وفي بضع ساعات يتم تفريغ الإسطبلات من ساكنيها، ويهبط الهدوء والصمت بشدة. خمسون، مئة بل حتّى ستمئة حيوان تختفي بعنف تاركة فراغاً رهيباً في حياة المربّي. وإذا نظرنا من الطريق، لشاهدنا قطيعاً من البقر يبدو مجهولاً، إلاّ أن الحقيقة مختلفة. فتحت هيئتها المستكينة، تخفي هذه الحيوانات الضخمة ميزة خاصة بها. فأي قادم جديد قد يتطلب عدة أشهر ليتم قبوله من قبل المجموعة. فالقطيع مجموعة من الصفات المتطابقة والتي قد لا تتوافق دوماً بينها والتي يجب أن نعرفها لكي نستطيع أن نتعامل مع حساسيتها. وكلما أطال المالك مراقبته ليتعرف على حيواناته أكثر، كلما تعلّق بها أكثر. فقدوم قوى الأمن

لاستكمال عملها الصحّي يعتبر بالنسبة للمالك وكأنه انتزاع لملكه.

غالباً ما يلتزم الذين يصابون بالبلاء حيز الصمت. بالطبع، هناك الضغوط الممارسة من قبل السلطات التي تنظر بعين مرتابة إلى مربّ تم تعويضه بكل راحة بمبلغ 12000 فرنك للرأس الواحد والذي إذا بيع في المزاد في سوق المواشي لا يساوي سوى نصف هذا المبلغ، والذي يظهر أمام كاميرات التلفزيون لكي يتهم أحدهم، مثلاً مورّد الغذاء الذي لم يكلف نفسه بتوضيح محتوى الأكياس التي باعها له بدقّة. وإذا ما فكّر بالطلب من القضاء أن يحدد المسؤولين لأفهموه بلطف ولكن بحزم بأن الأموال قد تتأخر بالقدوم. ومهما كان الأمر يبدو مدهشاً بهذا القدر، فإن الابتزاز حقيقة واقعة. وغالباً ما كان José Bové يفضحه[1]. وهذا الابتزاز معمم كثيراً لدرجة لا يمكن معها أن يتحدد بحماس مسؤول محلّي. وهذا ما يؤكده عدة شهود على كل حال.

هناك مزارع من منطقة La Manche وهو عضو في اتحاد

(1) Le monde n'est pas un marchandise, José Bové et François Dufour (العالم ليس سلعة)، مقابلة مع Gilles Luneau، سلسلة La Découverte, 2000.

الفلاحين، كان قد قام بشراء بعض العجول من جار له تم لديه اكتشاف إصابة بمرض التهاب الدماغ الإسفنجي بعد فترة وجيزة. وقد شارك بالمساومة مع إدارة الخدمات البيطرية في المقاطعة، وكانت الضغوط واضحة ولا تقبل التأويل.

التهديدات المبهمة، ومجموع يمكن أن يشكل مبلغاً جميلاً إلى درجة إثارة الغيرة في القرى، كل هذا لا يدفع للثرثرة. وعلى الرغم من وزنها، فإن هذه الأسباب لم تكن كافية لكي تمنع لوحدها أقوال الأشخاص الأكثر تصميماً. وبالنسبة للشهادة، يبقى الجيران. فعندما حضروا عملية تحميل الحيوانات، وصفوا حالة التعاسة والإحباط والدموع المنهمرة، أي بمعنى آخر شعوراً بالحزن. وكذلك التثبيط الذي يدفع البعض إلى ترك كل شيء. فهذا المزارع من Aveyron مثلاً المتخصص بالنوعية، سائق البقر في عام 1999، وهو الأول في مديريته وأول مربّ لسلالة من لحوم البلد، فضّل التوقف عن نشاطه بعد ذهاب المئة والخمس وستون Charolais من العجول والأبقار الكبيرة الحجم المختلطة. كيف يمكن له وهو مربّي الحيوانات المدموغة، أن يتهم بممارسة التربية المكثفة؟ وغالباً ما كان ضحايا العدوان، أي أولئك الذين يصفعهم القدر، بفضلون على الأغلب هضم خزيهم في شبه انزواء،

محرومين من تحركات الموردين في الذهاب والإياب، أو من مرور شاحنات معمل الألبان لعدة أشهر. وأحياناً كان من الضروري الاستعانة بطبيب نفسي يرسله قسم الخدمات البيطرية للمقاطعة. ثم تعود الحياة إلى سابق عهدها عندما تصل التعويضات وتسمح بإعادة شراء قطيع. وتبقى الأسئلة الشائكة: إلى متى سيدوم هذا الأمر؟ على من الدور الآن؟ لماذا يتوجب علينا أن نعتاد على هذا المرض المخزي؟

وخلال التئام الجروح، تابعت وزارة الزراعة اسقاطاتها، مدعمة ببلاغات مؤقتة زمنياً بحيث اتخذت شكلاً روتينياً، وكأن القدر يقودنا إلى انتظار نهاية الموجة دون أن نعرف مدى شدّتها ولا بأية قوة ستضرب.

العام 2000: ترسخ الذعر

قد يبقى العام 2000 في تاريخ أزمة البقرة المجنونة، عام استحواذ الذعر على أوروبا. فبعد عدة سنوات من الاشمئزاز والتحفز أمام ممارسات زراعة حولت الحيوانات من نباتية إلى لاحمة، يتم طرح سؤال من الخطورة بمكان، ألا وهو: ماذا سيكون عدد ضحايا البديل البشري لمرض التهاب الدماغ الإسفنجي البقري؟ فاستمرار ظهور حالات الأبقار المريضة في

فرنسا وبريطانيا وكذلك في سويسرا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا وحتى في الدانمارك، حيث ظهرت الحالة الأولى في آذار/ مارس 2000، قد أدى بشكل نهائي إلى فكرة أن نهاية الوباء الحيواني، الجائحة، ليست قريبة. ثم كان هناك تطور الشكل البشري من الناحية الأخرى لبحر La Manche: ففي عام 1999، أضيفت أربعة وعشرون ضحية جديدة للأربعة والعشرين المحصاة خلال السنوات الأربع الأخيرة. ولا يسمح بأي شك الآن بعد تردد موقف السنوات السابقة. ثلاث وفيات عام 1995، عشر عام 1996، و1997، خمسة عشر عام 1998، لقد بدأ الوباء بالانتشار.

وعندها اتخذ البروفسور Dominique Dormont، رئيس لجنة خبراء AFSSA المكلفة بمتابعة الأمراض Prion، وهو أحد الاختصاصيين الأوروبيين البارزين المعنيين بهذه القضية، موقفاً[2]: «لا نعرف شيئاً عن مدى شدّة المرض البشري في المستقبل، ونعرف القليل عن متابعة إصابات الأبقار، ولا نعرف شيئاً عن مدى الإصابات المحتملة لدى الأغنام، كما

(2) مبدأ توخّي الحذر .Le Principe de précaution تقرير مرفوع إلى رئيس مجلس الوزراء، تشرين الثاني/ نوفمبر 1999. الملحق 3.

ليس لدينا شيء مقنع عن إصابات الخنازير. إننا نبقى في مجال الشك وعدم التأكد حول وضع آليات للحماية في الصناعة العالمية للجيلاتين، وحول الممارسات الحقيقية للمسالخ، وحول عدة منتجات حذرة ومتكتمة مثل مغلفات الأدوية المقدمة على شكل برشام ...الخ. يتوجب إذن القيام بعمل هائل لمعرفة نقاط ضعف المؤسسات والسلاسل الاقتصادية المستمرة والناجمة عن التربية ولكي ننهي، أسباب الخلل الوظيفي». كان من الممكن لـ Dominique Dormont أن يضيف فترة الحضانة لدى البشر إلى لائحته المؤثرة، هل هي عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة؟ لا أحد يعرف إلى يومنا هذا الزمن الحقيقي. وحتى أنهم رأوا بعض أعضاء من قبائل غويانا الفرنسية الذين كانوا يمارسون طقوساً تتلخص باستهلاك دماغ أهلهم المتوفين، تطور المرض لديهم بعد أربعين سنة من بداية إصابتهم. فبالنسبة للمختصين، خاصة الإنكليز منهم، فإن هذه الفترة تغير كل شيء بالطبع. أما Peter Smith، رئيس اللجنة الاستشارية للحكومة البريطانية حول المرض البشري، فلم يخف حيرته. «إذا كانت الفترة المتوسطة للحضانة عشر سنوات، فإننا ندخل بشكل واسع في مجال الوباء. هكذا قال في الأيام الأخيرة من عام 1999. ولكن إذا كانت عشرين

سنة، فيمكن أن نكون أمام مشكلة أكثر جدّية»[3]. وهكذا فإن تقديرات تحدد ما يقرب من 500000 شخص معني في بريطانيا، وفي زمنهم كانوا يعتبرون شواذاً ومتشائمين، قد استعادوا نشاطهم وغيروا من أحوالهم: أي من مرحلة الفرضيات البسيطة إلى مرحلة تعاملهم مع لجنة تقصّي حقائق برلمانية مكلفة بإظهار الخلل والاضطراب في إدارة هذه الأزمة من قبل السلطات البريطانية.

لم يكن المستقبل أبداً منذ اندلاع الأزمة بمثل هذه الكآبة. ولم يكن الرأي العام أبداً منذ إظهار الأزمة محضّراً بمثل هذه الدرجة لتقبل الأسوأ، وكأن كل تقدم سياسي أو علمي في التعرف على خطورة الوضع يقترب من الكارثة. وبدءاً بالرفض الفرنسي لرفع الحجز عن اللحم الإنكليزي كتطبيق لمبدأ الحذر، فإن هذا الأمر أدى إلى تشديد الشك حول فاعلية الجهاز في السابق. فكل مبادرة تؤدي إلى إطلاق مجموعة من الأسئلة المحرجة. ما هي كمية اللحم الإنكليزي التي تحتوي على خطر كامن والتي وصلت إلى أطباق المستهلكين بفعل الغش أو التساهل؟ وإن الإعلان في نيسان/

(3) صحيفة Le Monde. 22 كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص. 23.

أبريل 2000 حول استخدام برنامج لفحص المواشي من الأبقار أدى إلى الارتعاد من أن خطر الحيوانات المصابة التي تدخل في السلسلة الغذائية قد أصبح بشكل فجائي ماثلاً أمام أعيننا. ففي سويسرا، إن مثل هذا البرنامج تمت تجربته قبل سنة أدى إلى ارتفاع الحالات المعلنة إلى 50٪. ورغم ذلك، كان الفحص المستعمل الذي دعي Prionics يعتبر قليل الحساسية. كان يمكن للإدارة العامة للتغذية، أن تشعر بالحاجة إلى معرفة أكثر دقة لحالة الجائحة الحيوانية، وتستعمل فحصاً آخر وضعته لجنة الطاقة الذرّية CEA وهو يفوق بحساسيته خمس عشرة مرة البرنامج السابق. وقد كان الخوف من إلهاب الرأي العام الذي يمكن أن ينصدم باكتشاف عدة مئات من الحالات الإضافية، والحذر الذي عبرت عنه FNSEA برؤية الشك يحوم حول المربين، كل هذا أدى بالسلطات إلى الاكتفاء ببرنامج Prionics، محتفظة بالمبادرة باستعمال فحص لجنة الطاقة الذرية. وفي وقت لاحق وطويل، وعندما تم امتصاص الصدمة، تم اتخاذ القرار في شهر حزيران/يونيو أي بعد شهرين من التردد والضغوط.

لغز (الحيوانات المولودة بعد منع الدقيق) NAIF

كان الوضع غريباً. تم الإعلان عن وجود وباء يخشاه المتخصصون منذ التسعينيات، وتم أخذه حقيقة بعين الاعتبار من قبل السلطات الصحّية منذ عام 1996 واعتبر أنه يحتوي على كمون كارثي من قبل الرأي العام منذ عام 2000. إلاّ أنه على عكس الأوبئة البشرية الكبرى السابقة مثل الأيدز، لم يستطع أحد حتى يومنا هذا أن يحدد مجالات الخطر إلى درجة أن تقدير عدد الضحايا أخذ شكل الهية: أي بين 50 و500000 ضحية، هكذا نسمع من طرف وآخر من القنال! بمعنى آخر، كل شيء ممكن. وحيث أن نقاط الاستدلال الاعتيادية قد أخفقت، فإن القلق ترسخ.

هناك إذن شيء ما يجري على ما لا يرام، شيء مزعج بل فاضح أمام هذه الحالة من العجز وخاصة من جهة المانش Manche ولنأخذ بعين الاعتبار الجهل الذي يوجد فيه الباحثون إضافة إلى أن العلماء الإنكليز لا يوردون أي شيء عن الملاحظات السريرية التي أجريت على الثمانية والأربعين حالة المرصودة في أراضيهم، وكذلك عدم استطاعتهم على تحديد عدد الإصابات البشرية من الإصابات الحيوانية. ولنفرض أنه

خلال سنوات طوال استطاعت مسألة انتقال المرض من الحيوان إلى الإنسان أن تشلّ كل مبادرة مستقبلية. ولنفرض أيضاً أنه على الرغم من انطلاق الأزمة عام 1996 محرضة ببيان من وزارة الصحة الإنكليزية، مقدراً أن خطر الانتقال من جنس لآخر كان لدرجة أنه يجب إطلاق التحذير، إلاّ أن التشكك كان ما زال قائماً بل وترسخ. وبعد الآن لا يسمح بأي شك أو ارتياب. وقد أدت أعمال باحث أمريكي، Stanley Usiner الحاصل عل جائزة نوبل في الطب عام 1997، والتي نشرت عام 1999 لإثبات مسؤولية Prion في المرض، إلى تأكيد العلاقة بين الضحايا البشرية والحيوانات المريضة.

ومع كل هذه التحفظات، يجب علينا أن نعترف بالحقيقة: ففي المرحلة الأولى لم يتوضح أساس ما يسمح للمواطنين البسطاء بالتنبؤ بالمستقبل، أي تقييم درجة التعرض للخطر. فلدى الحيوانات، أصبح عامل الخطر واضحاً بشكل كبير، إنه استهلاك الأبقار للدقيق الملوث. وإن لجان الخبراء الفرنسيين، وعلى رأسهم البروفسور Dominique Dormont، وكذلك اللجنة البيطرية الأوروبية، والعلماء الإنكليز، يشاطرون كلهم نفس الرأي بعد إجراء كل أنواع التجارب المتناقضة في المختبر. ومنذ ذلك الوقت، ولأن نفس الأسباب

تنتج نفس التأثيرات، من البديهي أن يتوجه البحث عن تقييم واضح ومقنع لعدد الضحايا من البشر نحو كميات اللحوم المستهلكة خلال فترات الخطرة، وكذلك نحو كميات الدقيق الملوثة المأكولة من قبل الحيوانات. ومنذ انطلاق الأزمة، وأمام النواب الفرنسيين المكلفين بالكشف عن الفضيحة الحديثة، قدم المختص بالأوبئة التساؤل التالي: «من وجهة نظر الصحة العامة، فإن الوضع نسبياً بسيط. إننا نعرف عامل الخطر. ونعرف ما يتوجب علينا عمله لتجنبه. من ناحية أخرى، فإنني أجد من غير الصحي من وجهة نظر الصحة العامة أن نشعر بأن لا أحد يعرف مدى استهلاك الدقيق الملوث في فرنسا. بل إن هذا الأمر مقلق». كان هذا عام 1996، وكان الإبهام مستمراً على عكس بريطانيا حيث وضحت الأوضاع بشكل دراماتيكي، مما يجعل التفاسير الأكثر تشاؤماً مقبولة. فهناك 200000 رأس من البقر تم استثناءها من السلسلة الغذائية ولكن 900000 حيوان مريض لم يتم كشفها واستطاعوا إدخالها.

وفي ما يتعلق بالعدد الضعيف من الحالات المحصاة في فرنسا، أقل من مئة، بالمقارنة مع الوضع الإنكليزي، كان من الممكن قبول مجال الشك لولا أنه ترافق مع تناقض ظاهري

وواقعي. فبينما في فرنسا، وحسب تسلسل أحداث منع الدقيق من منشأ حيواني في تغذية الأبقار، أي في عام 1988 في بريطانيا، وفي عام 1990 في فرنسا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط فترة حضانة مرض التهاب الدماغ الإسفنجي ESB المقدر بخمس سنوات، فإن عدد الحالات المعلنة يجب أن ينخفض؛ إلاّ أنه على العكس لم يتوقف عن الارتفاع. وفي بريطانيا وصل هذا العدد إلى القمة في عام 1992. وكان يوافق عدد الحيوانات المصابة في 1987 - 88، أي إلى فترة كانت تستعمل خلالها كميات كبيرة من الدقيق تماماً قبل منعها عام 1988. وقد اخترع أشباه السحرة البريطانيين عام 1980 تقنية تخفيض حرارة تسخين الدقيق لزيادة محتوى البروتين مما يشغّل المعامل بطاقتها القصوى. وكان يكفي بضع سنوات لإغراق السوق ونشر المرض. ومنذ عام 1993، أي بعد خمس سنوات من الإيقاف المتدرج لتوزيع هذا النوع من الأغذية للأبقار، انعكس المنحني البياني. وفي فرنسا لم يكن هذا هو الوضع. فقد تم الكشف عن خمس حالات عام 1992، وأربع عام 1994، واثني عشرة عام 1996، وثمانية عشر عام 1998، وثلاثون وواحدة عام 1999. لماذا هذا الاختلال؟

مرة أخرى، وكأن الجهل الذي كان يلف الرأي العام حول تطور الوباء لا يكفي لتغذية القلق، ازدهرت أنصاف الحقائق. فإذا حكمنا على مجمل الحالات المرصودة، فإن ثلثيها تتعلق بحيوانات مولودة بعد منع الدقيق، أي حيوانات دعيت بـ NAIF أي المولودة بعد منع الدقيق. وإن كامل عدد هذه الحالات تقريباً منذ نهاية 1998، وخاصة ازديادها خلق مشكلة. هناك تفسيران: الأول: إما أنها تناقض الفرضية بأن الدقيق هو العامل الرئيسي للتلوث، أو أنه لم يتم احترام منع استيراد الدقيق الإنكليزي المخصص لتغذية الأبقار منذ عام 1989، وكذلك لم يتم احترام شروط استخدامه حيث كان مخصصاً بصرامة لتغذية الدواجن والخنازير فقط.

على الرغم من التحقق من التلوث بفعل الدقيق، فإن الغش والخداع لم يكن محل اهتمام السلطات الرسمية. فكل بيان صادر عن وزارة الزراعة يعلن عن حالة جديدة من مرض البقرة المجنونة هو بحد ذاته إثبات. وقد فضلت لجنة AFSSA المتخصصة بمرض التهاب الدماغ الإسفنجي فرضية التلوث المتشابك، أي بمعنى آخر خطأ في الحذر والاحتياطات في معامل تصنيع الدقيق، وفي شاحنات النقل، أو أيضاً في المزرعة، يؤدي إلى مزج الدقيق المخصص للدواجن والدقيق

المخصص للخنازير مع الدقيق المخصص الأبقار. هذه الفرضية قد لا تكون واقعية كثيراً إلاّ أنها دفعت بالمربين إلى القفز حذراً إذ أنهم هكذا أصبحوا مسؤولين عن انتقال المرض. [إذا كان المزارع يمتلك لديه دواجن وخنازير، فإنه يتساءل: «يا للهول! ألم أقدم لأبقاري منذ خمس أو ست سنوات، طعاماً مخصصاً للخنازير؟»] هكذا ردد José Bové في كتابه الخاص بالعناية[4]. وكما لو ضرب المرض مزارع حيث تتعايش عشرات الأبقار مع الخنازير والدجاج؟ هذه الصورة للتربية لا توافق مطلقاً لا من قريب ولا من بعيد الواقع. فأينما كان، تلاشت هذه الصورة بفعل التخصص. أما فيما يتعلق بالتلوث في الشاحنات ـ الصهاريج، فإنه كان يعجب النقابة المهنية للتغذية الحيوانية SNIA فمسئولها العلمي يعارض ضعف الكميات المتبقية، أي عشرة كيلوغرامات على الأكثر في شاحنة لم يتم تنظيفها جيداً بين توريدتين. «يتوجب مئة مرة أكثر من الدقيق المصاب، طن واحد من أصل حمولة عشرة أطنان». هكذا كان يقدر.

ويبقى لدينا الغش الذي أصبح ممكناً بالفجوات التي

(4) كالسابق.

تركت مفتوحة في ترتيبات المنع. إنه مزعج بل إننا نشك، إذ أنه يعود إلى فترة زمنية كان المرض خلالها شبه مهمل من قبل صناعيي الصناعات الزراعية ـ الغذائية وكذلك من قبل السلطات المدنية. إنه يعود إلى فترة ليست كاملة حيث كان المزارعون يوزعون أكياس الدقيق على قطعانهم دون معرفة المحتوى. وكسبب إضافي، كان التعليم بالبطاقات ناقصاً في أغلب الحالات، ولاسيما بالإعلان عن كيف تأخر صناعيو التربية بالتخلص من هذا الدقيق ذي البروتين الزائد، متظاهرين بعدم معرفة أي شيء عن القلق البريطاني الذي أدى إلى منعه منذ عام 1988، بل أنه وصل إلى مدى التربية المكثفة.

كان من الضروري العودة إلى الجو الذي كان سائداً بين عامي 1988 و1989 لكي نفهم كيف طمعت أو أغويت الصناعة الزراعية ـ الغذائية بمواد أولية مشكوك بها، والتي أصبحت فجأة رخيصة الثمن بعد منعها من الإسطبلات الإنكليزية وانخفاض الأسعار. وقد خلقت الإجراءات المتخذة من قبل البريطانيين شروط سوق جذّابة مالياً: فبعد أن شغّل البريطانيون مصانعهم للدقيق بطاقتها القصوى، وبعد أن كدسوا مخزوناً ضخماً، هاهم يمنعون استخدامه في أراضيهم، تاركين حرية البيع خارج حدودهم. إنه استخفاف حمّل بلدان

العالم الثالث أخطاراً لم يودوا تحملها عندهم! وهكذا انخفضت الأسعار بشدّة بالطبع. فبالنسبة لصانعي الغذاء الفرنسيين والمربين، كانت فرصة العمر، ولم يقاوم الجميع.

ماذا يهم من الإشاعات الأولى التي أوردتها المطبوعات العلمية الغريبة! ماذا يهم الملاحظات المحررة من قبل خدمات الإدارة العامة لمكافحة الغش DGCCRF التي تحتوي ترجمات هذه المطبوعات! كان الشيء الوحيد الذي يهم هو السعر، الذي كان منخفضاً بصورة غير معقولة للمادة الأولية. لقد ارتفعت أسعار المستوردات على الرغم من نص صادر عن وزارة الزراعة يعود إلى شهر آب/أغسطس 1989 «يمنع بموجبه إدخال دقيق اللحم القادم من المملكة المتحدة إلى فرنسا بهدف تغذية المجترات». وفي رسالة مؤرخة في 7 شباط/فبراير 1990، حذر رئيس نقابة البروتين والمواد الدسمة الوزير Henri Nallet وترجّاه أن يتخذ إجراءات جديدة، وخلال الأحد عشرة شهراً الأولى من سنة 1989، تم تجاوز الرقم القياسي لاستيراد الدقيق من المملكة المتحدة وايرلندا: 41101 طن مقابل 12942 السنة السابقة بنفس الوقت. «لم نزل نقدّر أن استمرار هذه الممارسة يشكل خطراً جدّياً على صحة حيوانات التربية التابعة لنا وكذلك على صورة دقيق اللحم

المنتج من قبل الصناعة الفرنسية، هكذا تخوّف André Abel فلسبب بسيط من المقاربة يجب توجيه اللوم على بريطانيا حيث توجد أخطار الانتشار السريع لهذا المرض إذا ما كان يجب كشف حالات في يوم أو في آخر. وكانت ألمانيا والدانمارك، حيث قاما بمنع هذه الاستيرادات، الأقل عرضة للإصابة من دولنا إذ أن الحواجز الصحّية الموضوعة منذ أوقات بعيدة كانت تردع كل محاولة لسبر هذه الأسواق».

إنها كلمات تحذيرية نظراً لأنه في يومنا هذا 80٪ من الحالات تركزت في هذه المنطقة البريطانية وأن الدانمارك كشف للتو حالته الأولى.

وفي رسالة مؤرخة في 20 شباط/فبراير 1990، أعلم مدير مكتب Henri Nallet رئيس النقابة عن القرارات المتخذة من قبل الحكومة. فبعد التوصيات الموجهة نحو المستوردين، سوف يتم نقل أوامر إلى الجمارك الحدودية تمنع دخول كل أنواع دقيق اللحم القادم من المملكة المتحدة. وهكذا فإن فضيحة الجوائح قد بدأت بالفعل.

وبمواجهة حقيقة انفجار الاستيراد، وفي ساعة تصفية الحسابات، فضّل رئيس النقابة المهنية للتغذية الحيوانية SNIA

تقديم نقص المعرفة على الوضعية الحقيقية لهذا الدقيق. وفي عام 1996، رافع قائلاً[5]: «إنه اعتباراً من 26 أيلول/ سبتمبر 1989، وبعد اجتماع لوزارة الزراعة حيث تم اقتراح منع الاستيراد إلى فرنسا لدقيق الدم، ودقيق اللحم، وذبائح وعظم وبقايا الشحم المذاب، من بلاد لديها حالات من التهاب الدماغ الإسفنجي ESB، تم إعلامنا بذلك. إن مهنتنا تضم ما يقرب من خمسمئة صانع في فرنسا ولسنا على اتصال دائم مع زملاؤنا في الخارج، إذ أن أولوياتنا هي أن نتواجد في معاملنا لمراقبة موادنا الأولية ولنحسّن السلامة فيها، ولنحافظ على علاقات جيدة مع زبائننا. إننا لا نضيع وقتنا في الاستماع إلى ما يود زملائنا من الخارج قوله لنا أو ما لا يودون قوله. وفي عام 1989، كنت أمارس هذه المهنة منذ عدة سنوات، وليس لدي أية معلومات». كانت آلة الإنتاج تدور بأقصى سرعة، فهل يستطيع مرسوم منع أن يوقفها؟ ما تلا ذلك بيّن أن من الصعب، بل من المستحيل.

قامت Marjolaine Maurette التي كانت تشهد أمام نفس لجنة

(5) من البقرة المجنونة إلى البقرة الضحّية De la vache folle à la vache émissaire، تقرير معلومات. إعداد Evelyne Guilhem et Jean-François Mattéi، الجمعية الوطنية.

التحقيق[6] باسم اتحاد الفلاحين بوضع سرد دون استثناء لهذه الممارسات: «يتبرر استخدام هذا الدقيق من منشأ حيواني من أجل تحقيق المردود الأمثل. فالبحث المنتظم عن زيادة مردود الحليب أوصل إلى استخدام أغذية مركزة أكثر فأكثر للالتفاف حول الحاجز النفسي لاستطاعة الهضم لدى المجترات [...]. وبعد الالتفاف على حدود استطاعة الهضم، توجه المنتجون نحو حدود مواصفات الأنبوب الهضمي للمجترات، عن طريق استخدام بروتينات لم تتحلل في الكرش، ولكن تم استخدامها بشكل مباشر، أي بفاعلية أفضل. إنها إحدى تفاسير العودة لاستخدام مكثف للدقيق الحيواني منذ ما يقرب من خمس عشرة سنة». ثم تابعت سردها باحثة عن سبب انزعاج السلطات العامة من تحديد مسؤولية الغش في تطور الوباء: «ما هي مسؤولية صانعي أغذية المواشي؟ وفي نظام تنافسي مهيج بالبحث عن المكاسب السريعة، يجب تخفيض تكاليف الإنتاج بكافة الوسائل الممكنة. ليس هناك حدود إذا لم تفرض الدولة، باسم المنفعة العامة، ومنها الصحة العامة، أنظمة يجب عدم انتهاكها».

(6) في الموضع نفسه.

فضيحة Omertà حول الدقيق

يذكر Lucien Abenheim، المدير العام للصحة منذ نهاية عام 1999 والشخص الثاني بعد الوزير في تنظيم الصحة العامة في البلد، ما قاله منذ ثلاث سنوات قبل تسميته، خلال الاستماع إليه أمام لجنة التحقيق المذكورة وحيث تم استخلاص عدة تحاليل وثيقة بالموضوع... ثم دخلت حيز النسيان بسرعة كبيرة؟ «تغيب في فرنسا المعطيات العامة، هكذا أوضح. فهذه المهمة التي استمعت إلى خبراء كبار، وحيث يمكن للجان التي تناولت هذا الموضوع أن تمتلك معلومات، إلاّ أنني لم استطع الحصول عليها. ورغم ذلك، فإنني أقرأ كل ما ينشر منذ عدة سنوات حول هذه القضية. لا نعرف تماماً. يجب أن تكونوا قادرين على الحصول على معيار أساسي بسرعة، أي أن تعرفوا احتمال إصابة الأبقار الفرنسية عن طريق إجراء تحقيق حقيقيي حول استخدامات الدقيق ووضع نمذجة للمعطيات الإنكليزية لتطبيقها في فرنسا. فاعتباراً من الاستهلاك وعدد معين من المعاملات، استطاع أخصائيون تكوين نماذج، وإنني واثق أن بعضهم يقومون بهذا العمل حالياً. ولدينا في فرنسا كافة الكفاءات لوضع هذه النماذج. هذه المعلومة أساسية». ثم استكمل وهو يدق بيده

قائلاً: نجح الإنكليز منذ شهر تقريباً في نشر تكهن حول ما كان سيجري منذ ذلك الوقت وحتى عام 2001. وكان من الممكن للفرنسيين أن يقوموا بهذا أيضاً. لا أرى لماذا لا نقوم بهذا في فرنسا. [...] ومن المناسب أن نقوم بالنمذجة ليس اعتباراً من الحالات، ولكن اعتباراً من استهلاك الدقيق. ونحن نعرف عدد الحالات التي نتجت عن استهلاك الدقيق الإنكليزي الملوث من قبل الأبقار الإنكليزية. وإذا أخذنا استهلاك الدقيق في فرنسا، ما هو حالياً عدد حالات التلوث؟ فمن الممكن وضع نماذج للإجابة عن هذا السؤال وتقديم المعلومات. لا يجب مطلقاً أن نقول: «لا نعرف، فكل شيء ممكن». ستحتوي هذه النماذج دون شك مجالات من عدم التأكد، ولكنها أقل كثيراً من تلك التي تتطلب أن نقول للسكان أن كل شيء ممكن؛ فحقيقة أن نقول كل شيء ممكن أمر خطير بحد ذاته. لا أرى لماذا تتطلب الأبقار الفرنسية فترة حضانة تختلف عن الأبقار الإنكليزية. هل أنتم متأكدون بأنه في فرنسا لم يعودوا يستخدمون الدقيق الحيواني الإنكليزي أو الفرنسي بعد عام 1989؟».

فإذا تذكر تعليقه الموجه نحو الاتجاه الأفضل، فماذا لا يجب أن يفعله لكي يعطي دفعة جديدة للتحقيق الذي تجريه

محكمة Nantes؟ فقد أطلق التحقيق عام 1996 بعد شكوى حول الغش في استعمال الدقيق تم تقديمها إلى اتحاد الفلاحين والنقابة الزراعية التي أسسها José Bové، و UFC-Que choisir وعرفت منذ ذلك الوقت ارتخاءاً غريباً. وضمن هذا التواتر البطيء، فإن الفحوص كما أجريت قد لا تكشف مطلقاً الدوائر المريبة للغش والاحتيال، وكأن هناك فضيحة مستترة تحمي أولئك الذين بواسطتهم دخلت الجوائح إلى الأراضي الفرنسية. هل هناك خشية من الوصول إلى قضية مجلجلة مثل قضية الدم الملوث؟ أو الخشية من إظهار آليات الاستيراد المكثف في الواقع للدقيق الإنكليزي الخطر؟ إن نتائج التحقيق والوثائق والإثباتات التي تسمح بتقدير كميات الدقيق المستورد وتحديد هوية الذين استوردوه موجودة. ومن الضروري أيضاً أن نفحصها، أن نصعد في الفروع وأن نسأل المعنيين، وهذا بعيد عن التنفيذ. أو أنه بفعل هذا البطء الخاص بالقضاء عندما يريد المعنيون إخفاء وطمر الملف.

الحقيقة المخفية

كان Lucien Abenhaim محقاً في شكّه. ولم يكن الوحيد. فإغلاق الحدود وسدها بإحكام أمام الدقيق الإنكليزي من

الصعب تحقيقه. وحيث أن المنع تناول فقط الأغذية الخاصة بالأبقار تاركاً الاستيراد حراً بالنسبة للدواجن والخنازير، وحيث أن المصانع الفرنسية التي تصنع المنتجات المخصصة للأولى وللثانية هي نفسها، كيف نفصل بين هذه السلاسل؟ «لا توجد مشكلة». هكذا أوضح عام 1996 Yves Montécot، رئيس النقابة الوطنية لصناعيي الأغذية الحيوانية، أمام البرلمانيين[7] وعندما سئل حول احتمالات المراقبة المخفقة أكد: «هل يمكن أن يحصل خطأ في الاستخدام بين غذاء للأبقار وغذاء للطيور؟ كلاّ. فالشكل مختلف والتعريف كامل جداً. . . ».

لم يكن يعلم دون شك بأقوال Pierre Boiteux، معاون رئيس قسم الخدمات البيطرية. فبعد عدة أشهر من قرار منع الاستيراد، وقد قلق الموظف الكبير: «إلى يومنا هذا لم تسمح الفحوص الروتينية التي أجريت بالتحريات بالجزم بأن الصناعيين والتعاونيات التي تصنع أغذية للمواشي استطاعوا أن يحترموا التزاماتهم». وبعد عشر سنوات، لم تتطور الأوضاع إلاّ جزئياً.

---

(7) كالسابق.

وفي بداية عام 2000، كانت اللجنة الأوروبية لا تزال مندهشة من وجود آثار لدقيق حيواني محظور في غذاء الأبقار. إذن الصعوبات نفسها للفصل بين السلاسل الغذائية ما زالت قائمة! وبعبارة أخرى، استمر الدجاج والخنازير والأبقار باستهلاك نفس الدقيق المأخوذ من المخزون الضخم المشكل خلال سنة 1989. كيف نعمل لمنعه؟ هل نفحص تركيب الأغذية عند مخرج المصانع؟ كان علينا أن ننتظر عام 1997 لكي تمتلك بعض المخابر التجهيزات الضرورية. ويتبقى لدينا أن نغلق الحدود، وهذا ما حصل. وبشكل تدريجي لم يتم تفريغ أية شحنات من المملكة المتحدة.

ورغم كل ذلك فإن بعض الأنواع من الدقيق دخلت بطرق ملتوية، عن طريق بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ وحتى عن طريق سويسرا. وخلال بضع سنوات، وبدون أي تغيير في البنى التحتية، أصبحت هذه البلاد منتجين كبار. شيء غريب! وقد عبّر Xavier Delomez، المدير المساعد للفريق الوطني للبحث البيطري BNEV الموجود في مدينة Toulouse عن شكوكه إلى SRPJ في مدينة Rennes التي استجوبته في 18 كانون الثاني/ يناير 1998 ضمن إطار شكوى تم إبلاغها إلى القاضي Pétillon من محكمة Nantes ففي تقرير

مرسل إلى رئيسه عن طريق التسلسل، لخّص قائد الشرطة الذي استمع إليه وجهة نظره على النحو التالي: «يبدو أن كمية مهمة من مستوردات دقيق اللحم والعظم من بلجيكا وهولندا بين 1990 و1993 تم تنفيذها بواسطة شركة Mindest SA الكائنة في Genève. وقد بيّن لنا السيد المدير المعاون للفريق بأن هناك شكوكاً توجد حول المنشأ الصحيح لهذا الدقيق القادم من البلدان المذكورة على الرغم من أنه لم يتم إثبات وقائع استيراد غير قانونية للدقيق البريطاني خلال الفحوص التي أجريت بالتعاون مع الإدارة الوطنية للتقصي عن قمع الغش».

وبحصولهم على هذه المعلومات الغنية، بدأ المحققون بالصعود إلى رأس التسلسل بدءاً بمنشآت صنع الأغذية. وقد قاموا بمحاولة أولى في وحدة بريطانية كبرى. إلاّ أن التحقيقات لم تسفر عن شيء. فدفاتر المحاسبة، ووثائق الجمارك وأوامر الطلبات كانت كلها غير موجودة. وباختصار، كان من المستحيل اتباع الأثر وإعادة تكوين الطريق. عندها توجه المحققون لإجراء تحقيقات وكأنهم في خلية من النمل ضمن مجموعة من عشرين من مراكز التربية تم الكشف عن عدة إصابات التهاب الدماغ الإسفنجي في بعضها. وهنا كانت

التحقيقات أكثر سهولة، إذ كلما تم الإعلان عن معلومات، كانت الأقسام البيطرية تجمع المعطيات الضرورية للتقصّي الوبائي. وهكذا استطاعوا في كل مركز تربية على حدة، أن يجمعوا المعطيات الخاصة بتغذية القطيع. ومع الفواتير التي تدعم عملهم، استطاعوا أن يحددوا بدقة كبيرة صانعي الأغذية الموزعة وأن يقدّموا عناوينهم لقاضي التحقيق.

كان كل شيء يبدو بسيطاً. وكان من المحتم الاستماع إلى الصانعين المعنيين. إلاّ أنه لم يتم تنظيم أي شيء من هذا. وقد يكون السبب هو الوزن الاقتصادي للمنشأتين المعنيتين الرئيسيتين الموجودتين في منطقة Morbihan والذي رجّح الكفة.

هذه المقاطعة تعتبر رغم ذلك حالة غريبة. ففي إحصاءات الجوائح، شكلت استثناءاً. إذ في الأول من شهر آذار/مارس 2000، تم حصر حالة واحدة من مرض التهاب الدماغ الإسفنجي في Morbihan بينما في المقاطعات المجاورة، أي في Finistère وCotes-d'Armor كانت تسع حالات وست عشرة حالة على التوالي، أي أكبر تركيز تم في فرنسا. فبمقدار ما كان هذا الاستثناء مذهلاً، بمقدار ما كان نمط التربية متماثلاً. فقد كانت هناك أبقار حلوب أصيبت

بالمرض بعد علفها بشكل مكثف بالدقيق لزيادة إنتاجها. إلاّ أنه، ولأسباب تكاليف نقل المادة الأولية رخيصة الثمن، ركزت منشآت الأغذية نفسها بالقرب من الزبائن قدر الإمكان. فكيف نتصور أن المنشأتين اللتين تزودان بريطانيا بكاملها، تجنبت بدقة تطويع زبائنها في مقاطعاتها الخاصة؟ أمر صعب! هل كان هناك تعتيم على العدد الحقيقي لحالات التهاب الدماغ الإسفنجي في Morbihan؟ هنا يكمن أحد الأسباب الذي دفع في شباط/فبراير 2000 بإدارة الخدمات البيطرية في المقاطعة إلى الإعلان بسرعة كبيرة عن وجود حيوان مريض كان سيدخل في السلسلة الغذائية في مسلخ قريب من Pontivy وبعد مرور زمن على الشك بوجود التهاب الدماغ الإسفنجي، تم وضعه خارج مجال الاتهام كما أسلفنا بالذكر. ونتيجة إساءة معاملتهم من قبل اللجنة الأوروبية التي أخذت عليهم عدم أهليتهم للكشف عن مرض التهاب الدماغ الإسفنجي، مما يشكل عاراً بالنسبة لبلد يفتخر بامتلاك أفضل نظام صحّي في أوروبا، وأن هذه اللجنة اشتبهت بأنهم كانوا يشجعون الإعلان الناقص نظراً لعدم كفاية الفحوص قبل النفوق، أي بمعنى آخر، عندما يصل الحيوان حيّاً إلى المسلخ، أراد البيطريون أن يثبتوا يقظتهم وإطلاق تحذير لصناعيي المواد

الزراعية ـ الغذائية الذين لم يؤخذوا بأكثر من ذلك. هل كانت Morbihan نوعاً من مثلث برمودا لمرض جنون البقر؟

لنعد إلى التحقيق الناجم عن شكوى المنظمة الفلاحية وجمعية المستهلكين. فهناك عناصر أخرى تفيد أنه في هذه القضية يتم تجاوز العدل بالألاعيب. «لا نعرف أين لا نريد أن نقول الحقيقة، هكذا يحلل دون مراوغة Jean Gaubert، وهو النائب الاشتراكي لمنطقة Cotes-d'Armor، المهتم بأمور الجوائح الحيوانية. فمن الأسهل أن نفجّر قضايا تسمين تتعلق بالرياضة من إيضاح الممارسات الاحتيالية المتعلقة بالصناعة الزراعية ـ الغذائية. فهناك رعاة وداعمون يبتزّون، وهنا تستعر حرب اقتصادية. ويمكنهم أن يشنقوا Richard Virenque، ولكنهم من الصعب أن يمسّوا منشأة توفر العمل لمائتين أو ثلاثمئة شخص. من غير المفيد أن نبحث أبعد من ذلك عن أسباب الصمت».

وكأن الرقص المحموم الذي جرى بالنسبة للدقيق الفائق البروتين العجيب لم يكف، فاعتباراً من عام 1993 تعقّد كل شيء. أولاً لأنه في هذا التاريخ، وفي مجمل بلدان الاتحاد الأوروبي، تم رفع المراقبة الجمركية. ثم بعد ذلك، لأن الحظر على الدقيق القادم من ايرلندا تم تعليقه، على أساس

المعلومات البيطرية المقدمة من قبل السلطات الايرلندية. وعلى الرغم من الرقم الكبير للحالات المحصورة، 10 في عام 1991، و374 في عام 1992، و459 في عام 1993، فقد أكدوا أنهم وضعوا نظام مراقبة وتتبع كامل ومتقن قيد العمل. إلاّ أن ما تلا من الحوادث بيّن عكس ذلك. إذ أنه كانت هناك فجوة من ناحية بريطانيا المجاورة جغرافياً، مما سهل أعمال الغش والاحتيال. أما الإثباتات فموجودة في بعض الأقراص المعلوماتية المجموعة من قبل العاملين في إحصائيات التجارة الخارجية في مدينة Toulouse.

وفي خريف عام 1996، أي بعد عدة أشهر من اتخاذ قرار الحظر على الأبقار البريطانية وانطلاق الأزمة التي ضربت كل مراكز التربية الأوروبية، تم اختلاس الآثار المعلوماتية بواسطة فريق إغارة يرأسه José Bové ...، الذي كان على إلمام بالعمليات الحربية الرنّانة والتي أدت إلى مساءلته لمرّة أولى. لقد اقتنع الفلاحون بوجود استيراد مكثف وغير قانوني على عكس ما أكده المسؤولون. إنهم لم يكونوا على خطأ.

ونتيجة لحماسهم واندفاعهم، استطاعوا وضع اليد هذا اليوم على مذكرة سرّية موجهة من المدير العام للجمارك إلى

وزير الخزانة. كانت هذه المذكرة مؤلفة بما يقرب من عشر صفحات وموضّحة بجداول مفصّلة تبين حالة المستوردات الفرنسية من عام 1986 إلى الشهور الأولى من عام 1996، والقادمة من بريطانيا وايرلندا وبلجيكا واللوكسمبورغ. ونتيجة سرقتهم هذه، لم يستطع الفلاحون الغاضبون اكتشاف سرّ القضية، ففي نفس وقت استيرادهم للدقيق الموشح بختم الشبهات والشكوك، كانت الصناعة الزراعية ـ الغذائية الموشومة ببحثها عن المواد الأولية الرخيصة تستورد المرض.

المؤشر الأول. كانت المستوردات الإجمالية القادمة من البلدان الأوروبية المذكورة تحتوي على تنوع وتغير كبيرين. فإذا كانت بشكل عام تتمحور حول عشرين إلى ثلاثين ألف طن، فإنها وصلت إلى القمة عام 1989 أي إلى ستين ألف طن بعد هبوط الأسعار الناجم عن منع الاستيراد في بريطانيا. تبع ذلك انفجار اعتباراً من عام 1994 حيث وصلت الكمية إلى ثلاثة وخمسين ألف طن، تلتها عام 1995 ثلاثة وستون ألف طن، وفي عام 1996 عندما تم تقدير الكميات في الفصل الأول بسبعة عشر ألف طن، ووصل التكهن آنذاك إلى كمية قياسية تقارب السبعين ألف طن. لقد أدت هذه الفضيحة إلى إيقاف فوري لارتفاع المستوردات لمنتج مشبوه منذ زمن بعيد

في البلد الذي أنتجه. كيف استطاع هذا المنتج أن يقفز عبر الحدود بهذه السهولة؟

إن التفاصيل في كل بلد على حدة تقدم مفتاح هذا اللغز، الأمر الذي يؤكد شكوك فريق التحقيق البيطري حول هشاشة رقابة الحدود، بدءاً ببريطانيا. فمن 1993 وحتى 1996، صدّرت أكثر من أربعة عشر ألف طن رغم المنع. والأمر الغريب أنه اعتباراً من عام 1993 هناك بلدان كانت حتى ذلك التاريخ لا تصدر إلاّ كميات محدودة من الدقيق أصبحت بلداناً مصدرة من الدرجة الأولى مثل بلجيكا واللوكسمبورغ اللتين قفزتا من ألف وثلاثمئة طن عام 1987 إلى ثمانية عشر ألف وخمسمئة طن عام 1995. كذلك قفزت النسبة من واحد إلى عشرة بالنسبة لايرلندا من 1986 إلى 1995. وبتعبير آخر، اصبح الدقيق الخارج من المخزون الإنكليزي يتمتع بهوية جديدة بعد تجاوزه للحدود. وفي مجال اللحوم، فإن ممارسة الغش مزهرة، لماذا لا نكررها إذن مع الدقيق الحيواني؟ وحيث أن الأنظمة ليست شديدة، يكفي بعض المناورة، كبعض القطع من اللحم أو مزيج للدقيق لكي يأخذ المنتج الجديد هوية البلد الذي تم فيه هذا التلاعب. فمن بضع ضربات سكين أو بضع دورات للخلاّط يتم تطبيع الاستيرادات

الممنوعة، وتمحى بنفس الوقت كل آثار الماضي.

المؤشر الثاني. كانت الحالات المرصودة لمرض التهاب الدماغ الإسفنجي حتى عام 1993 قليلة، خمس حالات في عام 1991، وحالة واحدة في عام 1993. وأقل ما يمكننا قوله أنه حتى ذلك التاريخ لم يكن الوباء منتشراً، ولو أنه، كما يشك حالياً فريق التحقيق البيطري، خلال السنوات الأولى من ظهور المرض كان المزارعون يميلون إلى عدم الإفصاح إلاّ عن عدد قليل من الحالات ويفضلون التخلص سريعاً من حيواناتهم المصابة منذ ظهور الأعراض الغريبة، فإن أقل ما يمكننا قوله هو أن الجائحة لم تكن ظاهرة أو بائنة.

وفي بداية التسعينات، لم يكن يعلم المربون كيفية تحديد الصفات المشوشة المميزة لمرض التهاب الدماغ الإسفنجي. فبقرة تخضع لإنتاج مكثف للعجول تنتهي دوماً بإظهار آثار صعوبة الولادة مثل الشلل الجزئي للقوائم الخلفية. فإذا لم تكن البقرة في مرحلة الحمل خلال تطور الأعراض الأولية، وإذا لم تعط العناية الأولية نتائج، فسيتم سلخها وتقطيعها دون أي عمل آخر وتحويل هيكلها إلى دقيق. وهذا يجعلنا نفرض أنه منذ عدة سنوات كانت هذه الحيوانات

تشكل رغم الجهل السائد آنذاك، مصدراً لا يمكن إهماله للتلوث. واعتباراً من عام 1996، اتخذ الوضع منحى مقلقاً. فمن ثلاث حالات عام 1995، ارتفع العدد ليصل إلى اثنتي عشرة حالة تلتها ست حالات عام 1997، وثماني عشرة حالة عام 1998، وإحدى وثلاثين عام 1999، وأحد عشرة حالة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2000، أي حالة جديدة كل أسبوع. وبشكل آخر، فإن المنحني يتبع مساراً موازياً لمسار مستوردات الدقيق.

وبالتأكيد فإن هذا التناظر يقلق مهنيي التغذية الحيوانية مثل أقسام الخدمات المكلفة بمراقبتها. ففي المرتبة الأولى من المشككين نجد Yves Montécot الذي قدّم في عام 1996 للبرلمانيين أرقاماً تختلف عن أرقام الخدمات الرسمية. ولكي يحصل عليها، استند إلى تقرير لخدمات وزارة الاقتصاد PME يحتوي على أن الأربعة عشر ألف طن من الدقيق المصدّر من قبل بريطانيا لم تكن في الواقع إلاّ ثلاثة آلاف. أي يمكننا أن نقول أنها هفوة بالمقارنة مع أربعمئة ألف طن تستهلك كل سنة في فرنسا. لماذا؟ بكل بساطة لأن أخطاء إدارية عزت بشكل خاطئ إلى بريطانيا ما يعود في الواقع إلى إيرلندا. هذا الدليل ترك أكثر من نائب في مهمة التحقيق مشوشاً. وكانوا

يعودون إلى هذه المسألة في كل جلسة استماع. وخاصة Charles Josselin النائب الاشتراكي لمنطقة Cotes-d'Armor «لاحظت ما أورده تقرير Galland وإنني مندهش كثيراً من أن اكتشف أن هذه الإحصائيات [تلك المقدمة أساساً من قبل الجمارك والتي تسربت جزئياً إلى الصحافة] لا تمتلك في النهاية أية قيمة وأنهم جمعوا بنشاط بلدان الوصول. وكان من الممكن أن نخطئ في البضاعة! لقد فهمت أنهم يميلون بالأحرى إلى إعادة اعتبار الدقيق البريطاني دقيقاً ايرلندياً. غير أنكم تقولون لنا العكس! إنني أبحث عن الحافز، إذ أنهم أخفوا المنتج في الاتجاه الخاطئ. ومن المدهش فعلاً أن تصبح ايرلندا فجأة، ودوماً حسب تطور الإحصائيات، بلداً منتجاً لدقيق اللحم خلال بضعة أشهر فقط».

من المؤسف أنه لم يمنح هؤلاء النواب سلطات لجنة برلمانية. فلأنهم كانت تراودهم الشكوك، كان بإمكانهم دون شك، أن يطلبوا الاستماع إلى مسئولي مصانع أغذية المواشي. فإذا لم يكن لدى البرلمانيين حرية التصرف، فإن القضاء لم يظهر الرغبة بذلك. هذا ولم تدخل ملاحظات مدير الجمارك ولا الأقراص التي استولى عليها الفلاحون الغاضبون في ملف الدعوى. والسبب أنه تمت استعادتهم بصورة غير قانونية.

ورغم ذلك رأينا قضايا اتهمت فيها شخصيات عالية المستوى انطلقت اعتباراً من رسائل مجهولة.

كيف أغرقت اللحوم الإنكليزية المشتبه بها فرنسا

كان من الضروري مرور خمس عشرة سنة لكي تتوقف بريطانيا عن مجابهة مزارعيها. خمس عشرة سنة طويلة قبل منعهم من إرسال لحومهم المشتبه بها عبر أوروبا بينما تم اكتشاف أول حالة من مرض التهاب الدماغ الإسفنجي في نيسان/ أبريل 1985، وكذلك فرض الإجراءات من قبل الاتحاد الأوروبي الذي تملكه الذعر أمام مدى اتساع هذه الجائحة والتأكد من انتقالها من نوع إلى نوع آخر.

إن قصة التهاب الدماغ الإسفنجي تماثل قصة الحوادث الصناعية مثل Seveso ومثل Tchernobyl. إنه كابوس. كيف استطاع الصناعيون الإنكليز عام 1980 أن يلغوا بضع مراحل من صنع الدقيق الحيواني، وهي مراحل هامة لنوعيته الصحية، وذلك لقاء توفير الزمن والحصول على حفظ أفضل للبروتين؟ صحيح أن مرحلة التاتشرية (من مارغريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية) وعقيدتها اللبرالية كانت في أوجها، ففي هذه الفترة الزمنية، كان البحث الجنوني عن الإنتاجية في

منتج ذي قيمة مضافة ضعيفة مهمة إلزامية وزيادة إنتاجية الحليب عبر غذاء ذا محتوى مفرط بالبروتين تعتبر دليلاً قاطعاً بمواجهة المنافسة الزراعية الأوروبية. كيف استطاع هؤلاء المسؤولين عن الصناعات الزراعية ـ الغذائية إهمال الأخطار التي تحملوها إلى هذه الدرجة بإنقاص زمن تسخين منتجاتهم المصنعة اعتماداً على هياكل الحيوانات، وخاصة الخراف؟ هذه الطريقة كانت الوحيدة التي تستطيع تعطيل الجراثيم الارتعاش، وهو مرض كان يفتك بقطعان الخراف آنذاك، وينتقل من نوع لآخر، وانتهى إلى إبادة الأبقار؟ ومنذ عام 1979 حذّر البروفسور Zukerman من الخطر الماثل في مزج غذاء الأبقار بفضلات اللحوم. «إن خطر انتقال عوامل عدوى إلى حيوانات أخرى، ثم إلى الإنسان يعتبر أخطر مشكلة مطروحة». هكذا أعلم وزير الزراعة وهو الذي كلفه بمهمة للدراسة.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات، انتظر المسؤولون الصحّيون البريطانيون ثلاث سنوات بعد ظهور الحالات الأولى من مرض التهاب الدماغ الإسفنجي ليمنعوا استخدام الدقيق، في بلدهم فقط... وسبع سنوات أيضاً قبل الامتثال للمتطلبات الأوروبية. وخلال كل هذا الوقت، انتقل المرض

من الخراف إلى القطط، ثم إلى الخنازير وأخيراً إلى القرود. كيف نتخلص هكذا من المبدأ الأساسي للتحفّظ وأن لا نأخذ بعين الاعتبار الخطر الجدّي لانتقال المرض إلى الإنسان؟

أي شخص صادق يمكنه بعد أن ينفي؟ وقد استمر الدقيق المصنوع اعتباراً من هياكل الأغنام والأبقار بالتدفق على القارة الأوروبية. هناك ما هو أخطر أيضاً: انتشرت لحوم الأبقار المرباة والمغذاة في بريطانيا بحرّية مطلقة في كامل أوروبا منذ عام 1985 إلى عام 1996، وكأنه يراد بأي ثمن تأخير انفجار أزمة زراعية في الريف الإنكليزي لأبعد وقت ممكن. وكانت المحظورات الوحيدة تتعلق بالذبائح الممنوعة من التصدير عام 1994، بينما استثمارها في بريطانيا ممنوع منذ عام 1989!، ثم النخاع المخّي والأعضاء الأخرى عام 1995، والتي تعتبر كنواقل، مما يثبت بأن السلطات الصحّية تم تحذيرها من الخطر. وفي عام 1993، مئة ألف بقرة مريضة بالتهاب الدماغ الإسفنجي تم حصرها سابقاً!

وعلى الرغم من الخطر المتزايد، كانت آلة الإنتاج تعمل بدون الاكتراث بالنتائج على الصحة العامة. وإن كميات اللحوم التي غادرت الأراضي البريطانية مدهشة، خاصة نحو

فرنسا التي، ونظراً للكميات الهائلة التي دخلت إلى هذا البلد، اعتبر من قبل الخبراء على أنه البلد الأثر تعرضاً لأخطار العدوى بعد بريطانيا. وتم وضع أرقام مقلقة فعلاً[8]: فمنذ عام 1988 وإلى 1995 أصبحت المملكة المتحدة تدريجياً المورد الرئيسي لفرنسا، وحتى تصل إلى 30٪ من الاستهلاك الوطني مع أكثر من مئة ألف طن. وعندما شعر المربون البريطانيون بقدوم أزمة المنع المتصاعد للذبائح، خفضوا أسعار إنتاجهم. وهكذا بين 1993 و1995، تضاعف التصدير نحو مجمل الدول الأوروبية. وفي فرنسا، ضرب هذا العدد بـ5.1 بينما في الدانمارك والبرتغال، اللذين كانا حتى ذلك التاريخ مستوردين متواضعين، تضاعفت مستورداتهما على التوالي بنسبة 5 و30! وما هو أكثر قلقاً أن أغلب القطع المرسلة نحو القارة تأتي من أبقار حلوب معاد تأهيلها، أي أنها تمت تغذيتها حتى عام 1988 بدقيق حيواني ملوث. ليس

(8) تم تقديم بيان في شباط/ فبراير 2000 من قبل إدارة الجمارك إلى الوكالة الفرنسية للسلامة الصحّية للأغذية AFSSA بعنوان Bilan de l'importation et de l'utilisation des produits bovins originaires du Royaume Uni depuis 1985. (معدّل استيراد واستخدام المنتجات البقرية ذات المنشأ البريطاني منذ عام 1985).

هناك أدنى شك: إن غالبية الحيوانات المستهلكة كانت على تماس مع أغذية مشبوهة في الشهور الأولى من حياتها. ولكن في الواقع، فإن الحيوانات المولودة بعد عام 1988 هل عرفت مصيراً أفضل؟ ليس هناك ما يؤكد ذلك. لقد اعترفت المملكة المتحدة بعجزها عن التنفيذ الفعّال للحظر الذي يطال تغذية المجترات قبل عام 1996، وهو التاريخ الذي وضع التهديد بعقوبات جزائية نهاية لاستخدام المخزون القديم.

هناك رغم ذلك بصيص من الأمل، فكل أجزاء الحيوان لا تخضع بنفس الطريقة للخطر: فالأجزاء الأقرب من النخاع الشوكي وتلك التي تحتوي على نهايات عصبية هي الأكثر تلوثاً. إلاّ أن الاستيرادات تنقسم إلى 60٪ من الأجزاء الخلفية، و20٪ من الأجزاء الأمامية و10٪ من الهياكل الكاملة، والتي تكون نظرياً الأكثر أماناً. بقيت 10٪ من الأعضاء المنزوعة العظام وهي الأسوأ والتي يجب الحذر منها. إذ من هذه المجموعات تفصل اللحوم ميكانيكياً، وهي اللحوم المخصصة لصنع الهامبرغر. وبهذه الطريقة، والتي تتم مع الاهتمام بعدم فقد أي جزء من هيكل الحيوان، فإن كل أجزاء اللحم المعلقة على طول النخاع الشوكي وعند قاعدة الرقبة يتم اقتلاعها وتجميعها ميكانيكياً بواسطة آلات

أوتوماتيكية. صحيح أن مجمل هذه الأجزاء لا يتم عرضها في أقسام العرض لمتاجر اللحوم ولكنها تكون ممتازة للحم المفروم، خاصة المخصص للمطاعم الجماعية أو لتحويله إلى أطباق معدة مسبقاً. إن هذه التقنية لم تعد جارية منذ عام 1997، ولكن بالانتظار هناك قنابل حقيقية تحمل خطر انتشار المرض تم صنعها والتهامها من قبل مجموعات هواة الوجبات السريعة Fast Food.

ومنذ عام 1996 توقف تدفق هذا النوع من اللحوم، ولو رسمياً في أغلب الحالات. ويتم بانتظام حجز حمولات من منشأ مشبوه في كل مكان من أوروبا. وصحيح أن الغش المنكشف يتناول كميات محدودة، ولكن نظراً لأن الوسائل المتاحة لكشفه ضعيفة نسبياً، فيمكننا أن نقلق ونخاف من كون الجزء المغمور والمخفي أكبر بكثير من الجزء المكشوف وبشكل يمكن مقارنته بكميات الدقيق المغشوش. كان الوضع جدّياً إلى درجة أدت إلى مساءلة القاضية Edith Boizette فبالنسبة للحوم، الطريقة دوماً نفسها: يتم تحضير اللحوم في المسالخ الإنكليزية، ثم يتم تفريغ هياكل مدموغة، بعد تقطيعها في الطريق، في Rotterdam أو في مرافيء بلجيكية. وفي الموقع، يتم فصلها وتعبأ في عبوات ثم تجمّد وتوضع

عليها علامات جديدة من منشأ بلجيكي هذه المرة. فإذا لم يتم كشف الغش منذ البداية في بريطانيا، حيث بينت تحقيقات أجريت ببادرة من اللجنة الأوروبية أن البيطريين الإنكليز لا يبدون أي حماسة للوفاء بعملهم في المراقبة، فإنه يصبح من الصعب جداً إثبات وجوده. هذا الأمر غريب ولكن الأنظمة تسمح بتغيير العلامات.

وفي عام 1997، أدت قضية أولى من هذا النوع إلى حصول موجة من الذعر في وزارات الزراعة والصحة الأوروبية. وقد أدت إلى الخوف من الأسوأ من فاعلية الحصار المفروض بالكاد. فخلال سنتين عبرت كمية من ألف وتسعمئة طن بواسطة منشأة بلجيكية كانت متورطة في السابق في تجارة الهورمونات. وكان عدة تجّار فرنسيين كبار يلجأون إلى خدمات هذا الوسيط لتحقيق احتياجاتهم الخاصة وللتصدير نحو روسيا ورومانيا. وكان هناك نوع من الحمايات التي سمحت لهذه المنشأة بالحصول على الموافقات الضرورية رغم الشكوك التي كانت تحوم حول مديريها. وقد كلفت الفضيحة خسارة مناصب الكثير من البيطريين المؤقتين ودفعت بالمنشأة البلجيكية إلى التساؤل عن وضعها التنظيمي. لم تكن الإجراءات عميقة بشكل كاف نظراً لأنه في أقل من سنتين بعد

ذلك اندلعت فضيحة الديوكسين في الدجاج.

وحتى حزيران/يونيو 1998 تناول الحظر اللحوم الإنكليزية وكذلك الايرلندية. وإلى ذلك التاريخ، تم رفع العقوبات المفروضة ضد هذا البلد الثاني. وهكذا فتحت الثغرة. وعلى فترات منتظمة تم اعتراض شاحنات على الطرق الفرنسية، في الشمال وفي منطقة Belfort، قادمة رسمياً من ايرلندا، ولكنها في الواقع محملة بهياكل تم قطع الدمغ منها بعناية. وبعد تحميلها جزئياً وختمها في ايرلندا، أكملت حمولتها بعد مرورها بمسالخ بريطانية. وكان اتجاه الحمولات نحو بعض معامل الصناعات الغذائية ـ الزراعية التحويلية. هل يمكنك التعرف على هوية اللحم المفروم في وجبة لازانيا مجمّدة أو في مفروم من نوع Parmentier ولكن حسب محققي الجمارك، كان الجزء الأكثر أهمية من هذه التجارة غير المشروعة يتعلق بالمواشي الحية. هذه التجارة لم يتم قمعها جيداً نظراً لنقص المراقبة على الطرقات بين حدود ايرلندا الشمالية وايرلندا الجنوبية مما أدى إلى ازدهارها. فاعتباراً من مرافيء صغيرة خاصة كانت حمولات ضخمة من العجول المهيئة للتسمين تنطلق في البحر باتجاه اسبانيا. وبعد عدة أسابيع يتم بيعها في الأسواق الإيطالية والفرنسية.

وقد توجه الاتحاد الفيدرالي للمستهلكين نحو المحكمة الأوروبية للعدل في تموز/يوليو 1999 مع لائحة طويلة لتقصير الدولة البريطانية فيما يتعلق بالصحة العامة. وقد يصدر القضاة قرارهم بعد عدة سنوات، أو بعد حصول وباء بشري على أبعد حدّ.

وعلى الرغم من كل هذه الشواذات، ومن الخطر الذي يلوح على الصحة العامة، تستمر مصانع الدقيق الحيواني بالعمل. وفي قمة أزمة عام 1997، أخذ المفوضون الأوروبيون المسؤولون عن الملف على عاتقهم أمام النواب المجتمعين في Strasbourg المنع السريع للدقيق الذي صدرت عنه عدة فضائح. وكان عدة وزراء، ومن بينهم Jean Glavany مندهشين أمام الرأي العام وبقوة من الاستمرار باستخدام هذا الدقيق. ورغم ذلك، وإلى يومنا هذا، لم يتخذ أي قرار جذري. لماذا؟